# علاقة حجم رأس المال بالتجارة الإلكترونية

**الكلمات المفتاحية: علاقة – حجم – رأس المال**

**البحث مستل من رسالة ماجستير**

**هند كريم حسن** **أ. د عباس فاضل الدليمي**

**جامعة ديالى/كلية التربية الاساسية**

dr.abbasjawad1961@gmail.com yshbxkdojdnwjsus@gmail.com

**الملخص**

تطوّرت البشرية خلال الأربعين عاما الماضية، بما يعدل تطوّرها في الأربعمائة سنة الماضية، وأنتجت هذه الثورة المعلوماتية تطوّرًا هائلًا في التعامل الإلكتروني مع جميع النشاطات الإنسانيّة، ومنها النشاط الاقتصاديّ، في شيوعُ ظاهرة التجارة الإلكترونيّة بِعَدِّها الشكل المعاصر لمفهوم انتقال رأس المال والسلع والخدمات بين أرجاء المعمورة، ومدى توافق هذا الانتقال مع الأحكام الشرعيّة لمذهب الاقتصاد الإسلامي، وتنظيم انتقال رأس المال والسلع والخدمات بما يتّفق ومذهب الاقتصاد الإسلاميّ، وبشكل يُسهِم في تكوين رأس المال التراكميّ، بفرض وُجود دولة إسلاميّة يُطبِّقُ أفرادُها ـ في حياتهم ـ الشريعة الإسلاميّة، وليستْ مناقشةَ شؤونٍ في دولٍ غيرِ إسلاميّة.

## المقدمة

شيوعُ ظاهرة التجارة الإلكترونيّة بِعَدِّها الشكل المعاصر لمفهوم انتقال رأس المال والسلع والخدمات بين أرجاء المعمورة، ومدى توافق هذا الانتقال مع الأحكام الشرعيّة لمذهب الاقتصاد الإسلامي، وعدم استغلالها بشكلٍ منظّم في تكوين رأس المال التراكميّ، والذي يُسهم في تحقيق مستويات عليا من الرفاه الاقتصاديّ، فضلًا عن أنّها تقوم باختلاق أرقام البطاقات عن طريق استعمال معدلات رياضية واحصائية بهدف تحصيل ارقام البطاقات الائتمانية المملوكة للغير، واستعمالها في المعاملات غير المشروعة، وإساءة استعمال بطاقات الدفع الإلكترونيّ من حامل البطاقة، كتقديم مستنداتِ مُرورٍ للحصول على بطاقة ائتمان، أو استعمال البطاقة بعد نهاية مُدّة صلاحيتها، أو استعمالها رغم إلغاء البنك لها، وتوظيفُ التجارة الإلكترونيّة ـ بمفهومها المعاصر ـ في تكوين رأس المال التراكميّ، وبيانُ مدى التطابق والاختلاف عقائديًّا وفنّيًا بين مفهوم التجارة الإلكترونيّة ـ بمفهومها المعاصر ـ وبين مذهب

الاقتصاد الإسلاميّ، وبيانُ الانتقال المُنظّم لرأس المال والسلع والخدمات، من أجل الإسهام في تحقيق الرفاه الاقتصاديّ لأفراد المجتمع.

**المطلب الاول: علاقة حجم رأس المال في التجارة الإلكترونيّة وأرباحها:**

**أولا: علاقة حجم رأس المال في التجارة الإلكترونية:**

إنّ الترابط الوثيق بين حجم المال والتجارة الإلكترونية ينطلق أساسًا من التطوّرات الحاصلة في مجال التطوّر التكنولوجي، وازدياد عمليات الربح عن طريق مجالات العولمة، وتزايد رؤوس الأموال الدوليّة بمعدلات كبيرة تفوق معدلات نموّ التجارة والدخل العالميين، ممّا أدّى إلى تحوّل في رأس المال، سيّما في مجالات الاتصالات والمواصلات والمعلوماتيّة إلى رأس مال عابر للحدود. (١)

وإنّ التوجّه المتزايد نحو شبكة الأنترنت لم يُكن وليدَ صُدفة، بل هو ثمرة تخطيط دقيقٍ، وجهد متواصلٍ للمستقبل، بعد أنْ أثبت الأنترنت أنّه الوسيلة الفعّالة في حجم التبادل التجاريّ، خاصّة وإنّها استحوذت على نسبة نموّ في العالم المتطور بمقدار (٣%) سنويًا من حجم المعاملات التجارية، وإنّ التجارة الإلكترونية وسيلة متطوّرة للوصول إلى الأسواق في العالم في وقت قصير وبأقل التكاليف، فضلاً عما تقدّمه من تسهيلات، وتلافي التأخير في العمليات التجارية، وزيادة الربح ودوران رأس المال. (٢)

إنّ القاعدة الأساسيّة للتراكم الرأسمالي وزيادة رأس المال، تقوم على أساس تنظيم العلاقة بين العرض والطلب على قوّة العمل حتى لا يكون لزيادة الأجر تأثيرًا سلبيًّا على زيادة معدّل حجم الربح الرأسماليّ(٣)، وإنّ تمركز الإنتاج في المشاريع الضخمة ذات المال الكبير، يساعدها على استخدام التقنيات الحديثة من آلات وأدوات وغيرها، ممّا يستلزم توفرها في هذه المشاريع، وهذا بدوره يؤدّي إلى تحقيق المزيد من الربح، فإنّ للتقنيات الحديثة دورها الكبير في إدارة المشاريع الصناعية الضخمة، والمكتسبات التقنية التي تجعل من هذه المشاريع خطوات ناجحة ومربحة. (٤)

**ثانيا: الأرباح:**

تلعب التجارة ـ بشكلها العام ـ دورا فعالًا وواسعًا في التنمية لاقتصادات الدول المتعدّدة، وتعدّ التجارة الخارجية الأداة التشغيلية لأيّ مجتمع، سواء كان المجتمع ناميًا أو متقدّمًا، لذا فهي الأساس من خلال دورها في التنمية الاقتصادية، ورفع المستوى الاقتصادي لأيِّ بلدٍ.

وتعرف هذه التجارة بأنها: تلك المعاملات الدولية في صورها الثلاثة المتمثّلة في انتقال السلع ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يُقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظّمات اقتصادية.(٥)

وتعرّف ـ أيضًا ـ على أنّها نشاط بشريّ اقتصاديّ قديمٌ، يقوم على تبادل السلع والبضائع بمختلف مصادرها: الطبيعية الخام، والزراعية، والصناعية من مصادرها، حيث توفّرت وزاد عرضها إلى أماكن استهلاكها حيثما توفّر الطلب عليها. (٦)

ولعلّ أهمية التجارة الدوليّة يعود على كونها الوسيلة المباشرة لتوطيد العلاقات الدوليّة، وذلك بإنشاء أسواق جديدة، وفي أماكن عديدة، فقامت بفتح آفاق جديدة للمنتجات بدلًا من بيعها فقط في الدول المنتجة، وعَمِلت على ربط الدول فيما بينها، وتزايد التبادل الحضاريّ والثقافي بين الدّول.

فضلًا عمّا تُحدثه من زيادة في الرفاهيّة للبلاد، عن طريق توسيع قاعدة الاختبارات فيما يخصّ مجالات الاستهلاك والاستثمار، وتخصّص الموارد بشكل عام، وإنّها تُعدّ مؤشرًا هامًّا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسيّة في السوق الدوليّ، وذلك لارتباط هذا المؤشّر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخل فيها، وقدرتها كذلك على التصدير وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وما لها من آثار عليها في الميزان التجاريّ.(٧)

**المطلب الثاني: حجم الارباح الإلكترونية:**

سنتعرّض في هذا المطلب لِبيان حجم الأرباح الناتجة من التجارة الإلكترونية، ليسهم في توضيح أهميّة اختيار موضوع رسالة الماجستير هذا، وهذا الحجم سيوضحه الباحث من خلال أخذ أنموذج واقعيّ وهو (بنك البلاد السعودي) التابع للملكة العربيّة السعودية، إذ حقّقت السعودية أرباحًا قياسيّة، إّذ تخطّى البنك عتبة المليار ريال سعودي للمرّة الأولى في تاريخه الممتد على (١٤) عامًا، إّ وصلت أرباح هذا البنك إلى (١٠١) مليار ريال سعودي، وبنسبة نمو (١٨%) سنويًا.

تحقق هذا الارتفاع في الأرباح نتيجة إلى ارتفاع صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويليّة بنسبة (٢٣%)، إذ بلغ (٢٠١) مليار ريال، وارتفع الدخل من الأتعاب والعمولات بنسبة (١%) ليصل إلى (٨٤٣) مليار ريال سعودي مدعوماتٍ بالارتفاع في رسوم الخدمات، والذي نتج عنه ارتفاع اجمالي دخل العمليات بنسبة (١٥%)، وقد بلغ صافي التمويل في المركز الماليّ للبنك بنهاية عام (٢٠١٨م) مبلغًا قدره (٥١) مليار ريال سعودي بزيادة (١٦%).

وارتفعت الاستثمارات بنسبة (٢٦%) لتصل إلى (٦.٥) مليار ريال سعودي فضلًا عن ذلك فقد ارتفع إجماليّ الودائع بنسبة (٢٠%) لتصل إلى (٥٧) مليار ريال سعودي، في حين ارتفع إجمالي الأصول نسبة (١٧%) لتصل إلى (٧٤) مليار ريال سعودي.

فقد حقّق البنك صافي ربح خلال عام (٢٠١٨م) بنسبة (١١٠١,٥) مليون ريال العائد إلى مساهمي البنك، مقارنة بصافي ربح نمو (٩٤٢) مليون ريال للفترة المماثلة من عام (٢٠١٧م)، وبارتفاع قدره (١٦٨,٥) مليون ريال نسبة (١٧,٩%)، ويعود سبب الارتفاع إلى الزيادة في إجمالي دخل العمليات بنسبة (١٥,٤%) نتيجة لارتفاع صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية بنسبة (٢٣,٤%) لتصل إلى (٢١٤٥) مليون ريال[٨]، والمخطط رقم (١) يوضّح صافي الدخل العائد لمساهمي البنك من سنة (٢٠١٤ – ٢٠١٨م):

**المخطط رقم (١)**

**صافي الدخل العائد لمساهمي البنك من سنة (٢٠١٤ – ٢٠١٨ م)**

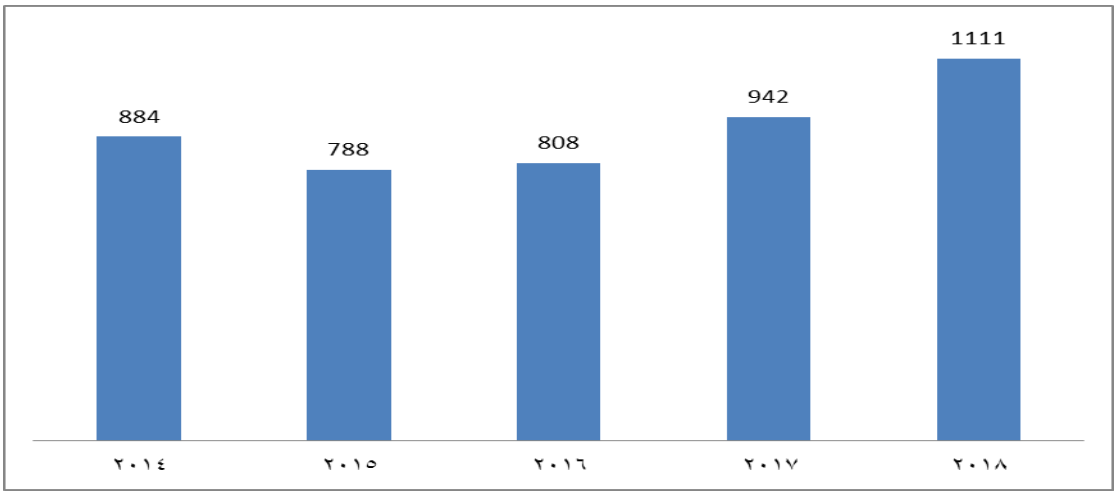

وفي المقابل ارتفع إجمالي مصاريف العمليات بنسبة (١٣,٩%) لتبلغ (٢٣٠٦) مليون ريال؛ نتيجة للزيادة في مخصّص انخفاض التمويل وموجودات ماليّة أخرى، وكذلك في بند مصاريف عمومية وادارية أخرى ورواتب موظفين.

**الموجودات:**

بلغت موجودات البنك في نهاية عام (٢٠١٨م) مبلغ (٧٣٦٣٦) مليون ريال سعودي مقارنة بمبلغ (٦٣٢٠٨) مليون ريال سعودي في العام الذي سبقه (٢٠١٧م)، أي بزيادة مبلغ (١٠٤٢٨) مليون ريال سعودي، ونسبة (١٦,٥%) عن العام السابق ويرجع سبب الارتفاع في الموجودات الماليّة إلى الارتفاع في التمويل والاستثمارات للبنك[٩]، والمخطط رقم (٢) في أدناه يوضّح إجمالي الأصول بملايين الريالات لـ (بنك البلاد السعودي) من سنة (٢٠١٤ – ٢٠١٨م):

**المخطط رقم (٢)**

**إجمالي الاصول بملايين الريالات لبنك البلاد السعودي من سنة (٢٠١٤ – ٢٠١٨م)**

**صافي التمويل والاستثمار:**

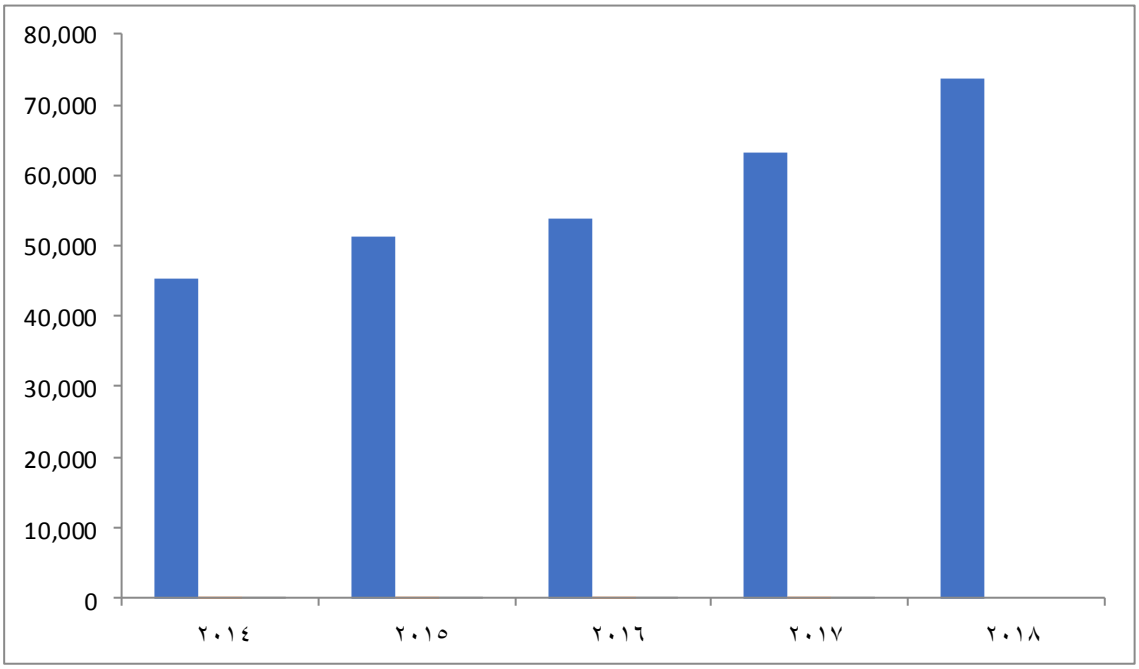


حقّق صافي محفظة التمويل ارتفاعا بنحو (٧١٤٦) مليون ريال ونسبة (١٦,٤%) لتصل إلى نحو (٥٠٥٩٣) مليون ريال في نهاية شهر ديسمبر من عام (٢٠١٨م)، كما حقّقت أيضًا

محفظة الاستثمارات ارتفاعا بنحو (١٣٢٦) مليون ريال وبنسبة (٢٥,٨%) لتصل إلى نحو (٦٤٦٦) مليون ريال، والمخطط رقم (٣) في أدناه يوضّح صافي التمويل والاستثمارات [١٠]

**المخطط رقم (٣)**

**صافي التمويل والاستثمار لبنك البلاد السعودي من سنة (٢٠١٤ – ٢٠١٨م)**

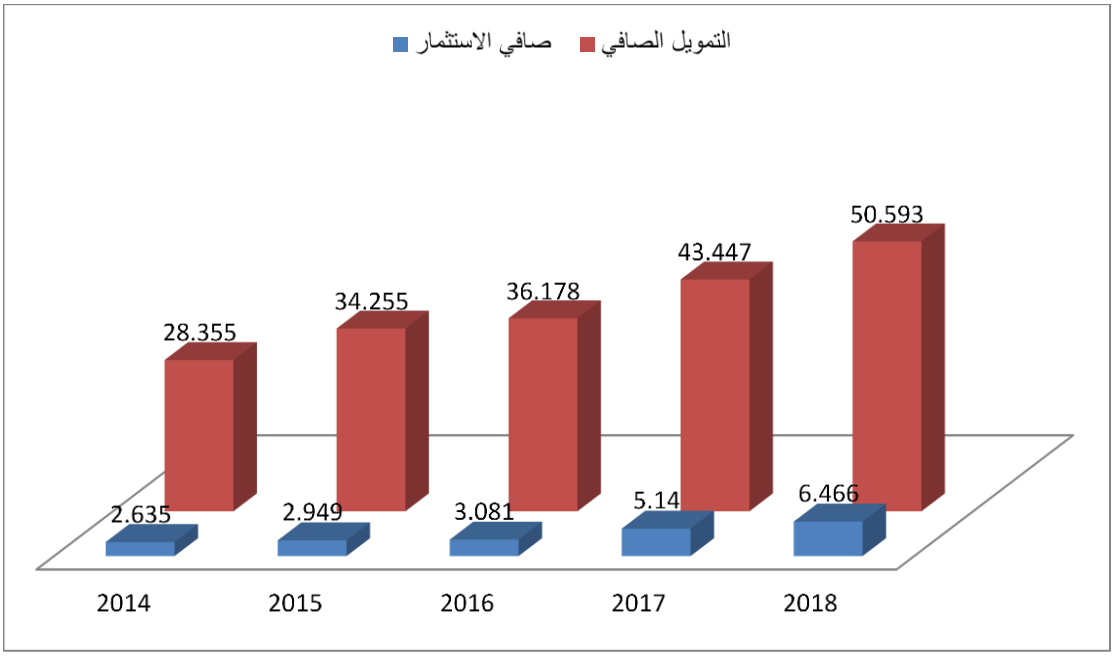


وكذلك نود الإشارة إلى أنّ من بين الدول التي قامت بتطوير مشاريعها الصناعية إلكترونيا هي دولة الأردن، إذ قامت بتنمية التقنيات الحديثة واستغلالها من بعد الاطّلاع لما تُحدثه التجارة الإلكترونية من تطورات هائلة تعود بالنفع على أصحابها، فقامت بالبحث عن أصحاب لتشغيل هذه الآلات التقنية والادوات الحديثة، ولتطور الخدمات المصرفية وتقنيات الدفع التي قامت بها وزارة المالية الأثر الايجابي والكبير على تفعيل الأمور وإنشاء الكثير من البِنى التحتيّة الملائمة، ولعامل الوقت الدور الأساس، لذا لابُدّ من النظر إليه وجعله في الحسبان.[١١]

وبفضل الجهود المبذولة في المملكة لتطوير دعائم التجارة الإلكترونية لديهم، قامت وزارة الكهرباء والصناعة بإعطاء تراخيص للمشاريع الصناعية عامّة والتجارة الإلكترونية خاصّة، وتقدّم الدعم من خلال الحوافز المتاحة في استثمار رأس المال الأجنبي، فضلًا عن مهمة مجلس الغُرف التجارية الصناعية الأردنية الذي يعمل على متابعة الجهود المبذولة، وتقديم الدعم لهم لمعرفة سُبل توطين التقنية عن طريق تحفيز القطّاع الخاص على استخدام التجارة

الإلكترونية، إذ قامت بعض الشركات في المملكة الأردنية الهاشمية بتطبيق واستخدام التجارة الإلكترونية عن طريق موقع (المورد) على الأنترنت إذ قامت بفتح حساب لدى الموردين، ووضع مبلغ دائن في حساباتهم لتتمّ من خلاله تغطية مصروفات الشراء، ويعطون رقمًّا سريًا لدخوله واصدار أوامر الشراء، ومن ثّم يتمّ تنفيذ العملية، وإرسال البضاعة المشتراة بالبريد على ألّا يتجاوز الرصيد المدفوع مُسبقا، وفي حال تمّ التعرض لحسابات العملاء بالاختراق أو التلاعب في أثناء عملياتهم المصرفية، فإنّ البنك الأردني أكّد التزامه بتعويضهم.(١٢)

وقد رأينا ما حصل في عام (٢٠١٩م) عندما قامت دولة الأردن ـ عن طريق وزير الاقتصاد الرقمي والريادة الأردني ـ بفرض بدل خدمات جُمركية، وحدّدت سقوفًا سنوية لهذه التجارة قدرها (٥٠٠ دينار) بدلًا من (٢٤٠٠) دينار، وبهذا القرار ستخضع الشحنات القادمة بالتجارة الإلكترونية، والتي لا تزيد قيمتها على (٥٠) دينارا لبدل خدمات جُمركية مقداره (٥) دنانير، بحيث يتمّ استيفاؤها بموجب تصريح مُختصر على المنصة الإلكترونية للجمارك.

**المطلب الثالث: عائد رأس المال في الفكر الإسلامي:**

إنّ عائديّة الربح ترتبط بعملية التوزيع، وهي إحدى العمليات الاقتصادية الأربع التي تشكّل العمود الفقري لعلم الاقتصاد (الإنتاج، التبادل، التوزيع، الاستهلاك)، ولكن توزيع العائد ينعكس أصلًا على رأس المال بشكل مباشر، لِذا فأنّ تعريف العائد، هو: الربح المُقابل للتوزيع، ولا يُمكن معرفة نسبة الربح إلّا بعد أنْ يتمّ غلق جميع الحسابات التي تخصّ الشركة، أو أيّ دائرة يتمّ العمل فيها ومعرفة نسبة أرباحها.(١٣)

وإنْ كان للشركة ميزانيّة سنويّة فإنّها تُخرج أرباحها كلّ سنة، وفي حال عدم وجود أرباح سنويًا فلا يكون توزيع الأرباح سنويّا، وفي حال استمرار الحال بعدم حصول أرباح سنويّا، يتم الرجوع إلى أرباح السنوات السابقة، أمّا إذا توالت بشكل مُستمر هذه الخسائر، وانتهى الأمر بحلّ الشركة وتوزيع ما حصل من خسائر على رؤوس الشركاء، على حسب نسبة رأس المال المشارك به، فتُقدّر الخسارة نسبة ما شاركه من رأس مال. (١٤)

وهذا الاتفاق خالفه أهل الاقتصاد في القانون الوضعي، وقالوا بتوزيع الخسائر بنسب تختلف عن نسب رأس المال.

والربح في الفقه الإسلامي لا يتحقّق إلّا بالمال والعمل والضمان، وإنّ الشخص يستحق هذا المال؛ لأنّه قام بتنميته، فيكون مالِكَه، وعائدٌ إليه لا لغيره، ومن هنا يستحق صاحب المال

الربحّ في المضاربة، وأيضًا في العمل، إذ يكون العمل سببه، كنصيب المُضارب في ربح المُضاربة، ويستحق الربح أخيرًا بالضمان، كما في شركة الوجوه [١٥] لقوله (صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم): ((**الخَراجُ بالضّمَانِ**))[١٦]، أي من ضمن شيئا فله خراجه وغلته، وان لم يجد أحد هذه الاسباب فلا يستحق الربح .

وإنّ الإسلام لا يسمحُ بالجرّ كعائد لرأس المال النقديّ؛ لأنّ ذلك يُعدّ الفائدة الربويّة المُجمع على تحريمها خلفًا عن سلف، ومن ثُمّ فلا يجوز القرض بفائدة؛ لأنّ الفائدة أجرة لرأس المال النقدي المقترض.

والمراد عند الاقتصاديين بحديثهم عن رأس المال كعنصر إنتاجي هو رأس المال العينيّ ممثّلًا في مستلزمات الإنتاج، لذا فالنقود لا تدخل في رأس المال الذي يُعد عنصرًا من عناصر الإنتاج، وإنْ كان من المُمكن استخدامها فيه.

فالفائدة تُدفعُ للمُقرضين على إقراض رأس المال النقديّ من غير تدخّل لعناصر الإنتاج باسم رأس المال، وهذه الفائدة لا تُدفع لأصحاب رؤوس الأموال الإنتاجية، وعليه فلا وجود لعلاقة ما بين المُقترضين أو النقود المقترضة بهذه النقود الإنتاجية المتمثّلة في شكل آلات ومعدات وسلع إنتاجية، باعتبار إنّ الأموال النقديّة تصلُح لإشباع حاجات الفرد بشكل مباشر، أمّا الأموال العينيّة الإنتاجية، فإنّها تُستخدم لإنتاج أموال أخرى، فتعود بالنفع بعد استخدامها، أي لا تصلُح مباشرة لإشباع الحاجات، فالفائدة عائدُ أو ثمنُ القرض، وهو مغاير كل المغايرة لرأس المال النقديّ والإنتاجيّ، فصاحب القرض ليس مالِك لهذا المال، بل هو دائن لهذا المشروع، وإنّه دائن لصاحب المشروع، وليس له ثمّة علاقة بالمشروع[١٧]، وبهذه العلاقة يكون رأس المال الإنتاجيّ مستحقًا لعائدٍ آخر، قد يكون أجرًا لآلاتٍ ومعداتٍ إنتاجية، وقد يكون ربحًا، وتخرج الفائدة عن أنْ تكون عائدًا يعود لعنصر من عناصر الإنتاج وهو رأس المال[١٨]، والمخطط في أدناه يوضح المال كعنصر من عناصر إنتاج رأس المال.

**المخطط رقم (٤) رأس المال كونه عنصر إنتاجي من عناصر الإنتاج**

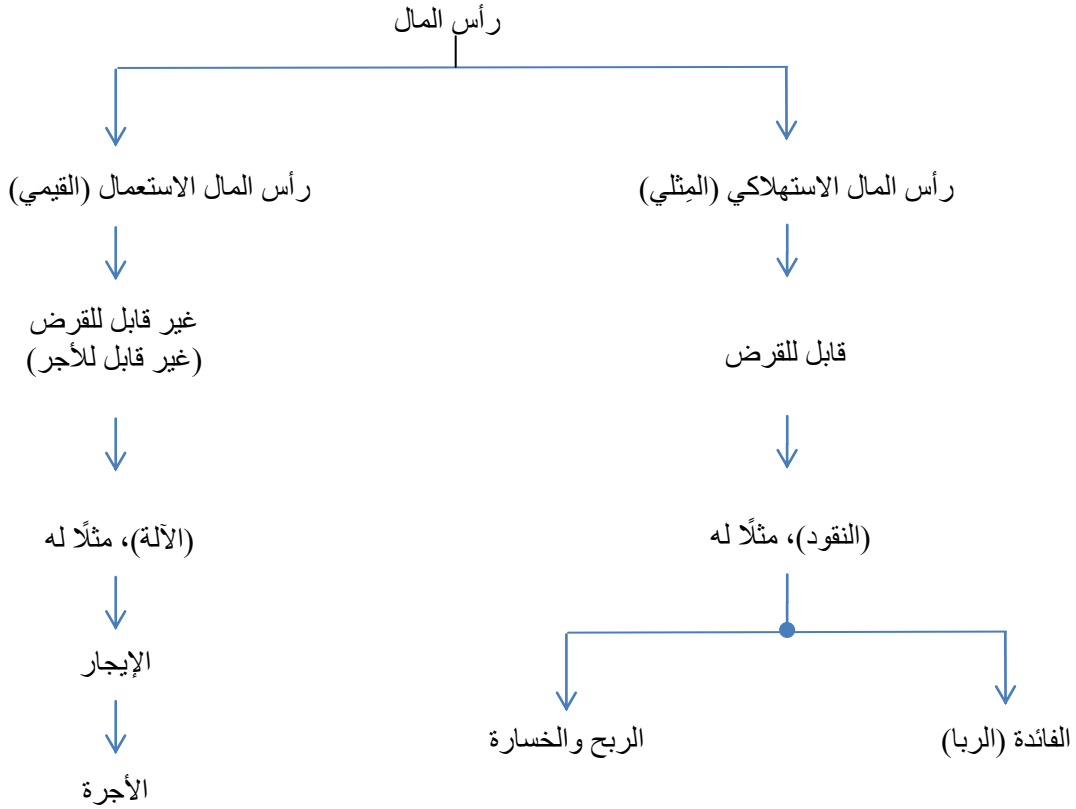


إنّ تدقيق النظر في المخطط أعلاه يوضّح لنا أنّ هناك عنصرًا من عناصره وهو (الفائدة) التي هي محلّ اختلاف كبير بين مفهومها في الفكر الوضعيّ الذي يعتبرها عائدًا طبيعيًا لرأس المال الذي يتضمّن عنصر المخاطرة وعنصر الإبداع، أمّا الفكر الاقتصادي الإسلامي فيعتبرها بمعناها المُطلق تتضمّن معنى الربا، وهو ما يستلزم حُرمة التعامل بها، ونظرًا لصورها المتعدّدة فإنّ هناك خلافًا فقهيًّا معاصرًا في انطباق مفهوم الرِّبا على بعض النشاطات الاقتصاديّة لرأس المال، مع أنّ الجميع يعترف بأنّ العمل الاقتصادي الماليّ يُسهم في دفع حركة الإنتاج.[١٩]

**الخاتمة**

**توصل الباحث الى مجموعة من النتائج والتوصيات وعلى النحو الآتي:**

**أولاً: النتائج:**

١- التقسيمات الماليّة في الفقه الإسلامي، واحتوائها للتطوّرات المُعاصرة لمفهوم راس المال التراكميّ، ممّا يسجل السبقَ والريادة للفكر الاقتصادي الإسلامي، في التأسيس لمفاهيم تتوافق مع التطوّر الزمنيّ.

٢- سَبق الفكر الاقتصادي الإسلامي وريادته في تحديد سبب المشكلة الاقتصادية في الاتجاه ثنائي الابعاد (سوء الاستغلال للموارد البشرية، وسوء التوزيع لِما بعد الإنتاج)، بينما الاقتصادات الوضعيّة الليبراليّة منها والاشتراكية، حدّدت المشكلة الاقتصادية بالاتجاه الأحادي (الليبراليون: النُدرة، والاشتراكيون: استغلال أصحاب رأس المال للطبقة العاملة وسرقة جهدهم).

٣- أهمّية الاستثمار في المجال التجاري التكنولوجيّ، وتحقيقه للأرباح العالية والمستدامة، التي تُسهم في مستويات تراكم رأس المال الماديّ الذي ينعكس على رأس المال المصرفيّ.

٤- تحقيق المصارف الإسلامية أرباحًا كبيرة في الاستثمار في حقل التجارة الإلكترونية، كـ (بنك البلاد السعودي)، وكذلك تحقيق الأردن لتقدم كبيرٍ جعلها في الريادة في قائمة الدول العربيّة في تطوير مشاريع البِنى التحتيّة الإلكترونية، وعلى الأخصّ في الميدان المصرفيّ الذي حقّق لها تفوّقًا وثقةً آمنة لدى العملاء.

**ثانياً: التوصيات**

١- قيام المؤسّسات التشريعية والقانونيةّ ـ في الدول الإسلامية ـ بأخذ دورها المُناسب في دعم التجارة الإلكترونيةّ، وتنظيم ذلك في إطار قانونيّ قادر على استيعاب تطوّرات العصر الحديث، والانتقال من عصر التجارة التقليديّة إلى عصر التجارة الإلكترونية، وبما يتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

٢- استحداث مصارف إسلامية قادرة على الإسهام في تراكم رأس المال بناءً على الثراء الفكريّ الكبير الذي خلّفه لنا الفقهاء، ومن مختلف المذاهب الإسلامية، في التعامل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

**Abstract**

**Relationship of the volume of capital to e-commerce**

**Keywords: relationship, volume, capital**

**The research is extracted from a master's thesis**

**Hind Karim Hassan A. Dr. Abbas Fadel Al-Dulaimi**

**Diyala University/College of Basic Education**

Humanity has developed during the past forty years, modifying its development in the past four hundred years, and this information revolution has produced a tremendous development in electronic dealing with all human activities, including economic activity, in the spread of the phenomenon of electronic commerce, after it is the contemporary form of the concept of the transfer of capital, goods and services between parts of the globe. And the extent to which this transition is compatible with the legal provisions of the doctrine of Islamic economics, and the regulation of the transfer of capital, goods and services in accordance with the doctrine of Islamic economics, and in a manner that contributes to the formation of cumulative capital, by imposing the existence of an Islamic state whose members apply - in their lives - Islamic Sharia, and not discussing affairs in countries Not Islamic.

## الهوامش

١) ينظر: انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي: د. مبروك رايس، دار الجنان للنشر والتوزيع، (د. ط)، (د. ت): ١٢٥.

٢) ينظر: التسويق الإلكتروني: رائد محمد عبد ربه، الجنادرية للنشر والتوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية، (د. ط)، (د. ت): ١١٥، ينظر كذلك: التسويق الإلكتروني في القرن الحادي والعشرين: ٢٢٥.

٣) ينظر: اصول الاقتصاد الإسلامي والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي: ١٢٥.

٤) المصدر السابق نفسه: ١٣٢.

٥) ينظر: قانون التجارة الدولية: بن أحمد الحاج، جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيد – الجزائر، مركز الكتاب الأكاديمي، (د. ط) ، (د. ت): ١١.

٦) تكنولوجيا النقل العالمي واتجاهات التجارة الدولية الحديثة: مجيد ملوك السامرائي، (د. ط)، ١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م: ١٧٦.

٧) التجارة الدولية الحديثة: جمال جويدان الجمل، مركز الكتاب الاكاديمي – عمان، ط١، ١٤٣٤هـ–٢٠١٣م: ٢٦٢.

٨) بنك البلاد السعودي، التقرير السنوي ٢٠١٨: ٢٢ www.bankalbilad.com

٩) بنك البلاد السعودي، التقرير السنوي ٢٠١٨: ٢٧ www.bankalbilad.com .

١٠) المصدر نفسه.

١١) ينظر: التجارة الإلكترونية وأثرها على الاداء الاستراتيجي: باسم أحمد المبيضين، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م: ٣٧.

١٢) ينظر: النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: مجموعة من المؤلفين، بيروت، ط١، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م: ٤٤.

١٣) ينظر: موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والاسواق المالية: علي جمعة محمد، تحقيق: رفعت السيد العوضي، دار السلام، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م: ٢٦٧/٥.

١٤) ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: ٦٢/٦، والمبسوط: ٢٠/١٢.

١٥) ينظر: موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والاسواق المالية: ٢٦٧/٥.

١٦) مسند أبي داود الطيالسي: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (ت٢٠٤هـ)، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر – مصر، ط١، ١٤٢٩ هـ – ١٩٩٩م، حديث ١٥٦٧: ٧٣/٣، ينظر كذلك: المصنف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي – الهند – المكتب الإسلامي – بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٢م، حديث ١٤٧٧٧: ١٧٦/٨.

١٧) اصول الاقتصاد الإسلامي: عبد الحميد محمود البعلي، دار الراوي، السعودية، (د. ط) ، (د. ت):١٠١.

١٨) ينظر: القيمة والأسعار والنقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي: قاسم محمد محمود الدليمي، دار السلام، دمشق، ط١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨ م: ١٧٥.

١٩) ينظر: المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي: محمود عبد الكريم ارشيد، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط٢، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م: ١١٥.

٢٠) **المصادر والمراجع**

٢١) أصول الاقتصاد الإسلامي والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي: محمد عبد الله شاهين محمد، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، (د. ط)، (د. ت).

٢٢) أصول الاقتصاد الإسلامي: عبد الحميد محمود البعلي، دار الراوي، السعوديّة، (د. ط)، (د. ت).

٢٣) انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي: د. مبروك رايس، دار الجنان للنشر والتوزيع، (د. ط)، (د. ت).

٢٤) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت٥٨٧هـ)، دار الكتب العلميّة، (د. ط)، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٥) بنك البلاد السعودي www.bankalbilad.com
٢٦) التجارة الإلكترونية وأثرها على الاداء الاستراتيجي: باسم أحمد المبيضين، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.
٢٧) التجارة الدولية الحديثة: جمال جويدان الجمل، مركز الكتاب الاكاديمي ـ عمان، ط١، ١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٣م.
٢٨) التسويق الإلكتروني في القرن الحادي والعشرين: د. علي فلاح مفلح الزعبي، ود. أحمد صالح النصر، دار اليازوري للطباعة والنشر، (د. ط)، ١٤٤١هـ ـ ٢٠٢٠م.
٢٩) التسويق الإلكتروني: رائد محمد عبد ربه، الجنادرية للنشر والتوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية، (د. ط)، (د. ت).
٣٠) تكنولوجيا النقل العالمي واتجاهات التجارة الدولية الحديثة: مجيد ملوك السامرائي، (د. ط)، ١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م.
٣١) قانون التجارة الدولية: بن أحمد الحاج، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيد، مركز الكتاب الأكاديميّ ـ الجزائر، (د. ط)، (د. ت).
٣٢) القيمة والأسعار والنقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي: قاسم محمد محمود الدليمي، دار السلام، دمشق، ط١، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.
٣٣) المبسوط: السرخسي، شمس الدين، دار المعرفة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.
٣٤) المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي: محمود عبد الكريم ارشيد، دار النفائس للنشر والتوزيع ـ الأردن، ط٢، ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م.
٣٥) مسند أبي داود الطيالسي: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (ت٢٠٤هـ)، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر – مصر، ط١، ١٤٢٩ هـ ـ ١٩٩٩م.
٣٦) المصنف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي ـ الهند، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٢م.
٣٧) موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والاسواق المالية: علي جمعة محمد، تحقيق: رفعت السيد العوضي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار السلام ـ القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.
٣٨) النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: مجموعة من المؤلّفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط١، ٢٠١٣م.